

٥ - إن ما صدر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أقوال وأفعال في حال من الحالات الثلاث التي بينها فهو من سنته، ولكنه ليس تشريعاً ولا قانوناً واجباً اتباعه.

وأما ما صدر عنه - صلى الله عليه وسلم - من أقوال وأفعال بوصف أنه رسول ومقصود به التشريع العام، واقتداء المسلمين به فهو حجة على المسلمين، وقانون واجب اتباعه^(١).

٦ - فالرسول - صلى الله عليه وسلم - هو المثل الأعلى في طريقته في الحياة، فكل ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير مقصود به التشريع واقتداء الناس به لاهتدائهم. إلا ما صدر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ودل الدليل الشرعي على أنه خاص به، وأنه ليس أسوة فيه فليس تشريعاً عاماً، كما وضحنا ذلك بالأمثلة فيما تقدم.

هذا وبالله التوفيق.

(١) انظر علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف ص ٤٤ بتصرف، وأصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ١١٤، ١١٥ بتصرف..